بلمار يدافع عن المحكمة الدولية ويتنصل من مصطلح "شهود الزور"

تعافي خادم الحرمين يزيد التفاؤل في لبنان .. فهل تكون عيدية السنة الجديدة تسوية؟

النائبان سمير الجسر وهادي حبيش خلال المؤتمر الصحافي حول «دستورية المحكمة الدولية» امس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

تحركات ديبلوماسية استطلاعية لافتة شهدتها بيروت خلال الساعات القليلة الماضية، فالسفير السوري علي عبدالكريم علي زار رئيسي الحكومة السابقين سليم الحص وعمر كرامي، بينما قام السفيران الفرنسي والتركي بزيارة سفير ايران غضنفر ركن ابادي، كل على حدة، وكان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مايكل ويليامز بين زوار السفارة الايرانية ايضا.

وشكل خروج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من المستشفى في الولايات المتحدة فرصة لتجديد الأمل لدى اللبنانيين والمراقبين المراهنين على المساعي السعودية ـ السورية للحل في لبنان.

وفي هذا السياق اعرب مصدر قيادي في «حزب الله» لموقع «ناو ليبانون» عن «ارتياح الحزب لمسار التطورات على طريق بلورة التفاهم المنشود لتحصين الساحة الوطنية». كاشفا عن معطيات ايجابية لدى قيادة حزب الله تدفع الى صيغة التفاهم اللبناني المرعي عربيا واقليميا بحدود الخامس من يناير 2011، في حين بدا هناك توجس على الضفة اللبنانية المقابلة من مآرب الموقف الذي اصدره المرشد الاعلى الايراني السيد علي خامنئي بحق المحكمة الخاصة بلبنان.

لكن وطبقا لمصادر عليا معنية لـ «الأنباء» فإنه لا شيء جديدا على مستوى المسعى السوري ـ السعودي، رغم ما تردد عن اتفاقات باتت منجزة، ونقاط تم الاتفاق عليها، وان الحديث عن التكتم حول التسوية ومندرجاتها، هو مجرد كلام ديبلوماسي، فالتكتم المحكي عنه يخفي اللا شيء في الموضوع، والدليل عدم الكشف عن اي نقطة تفاهم، وان ما يجري مراوحة، بانتظار المناخ الدولي والاقليمي المناسب.

التقدم المحقق مجرد أفكار

ويقول قيادي وسطي ان الكلام عن التقدم المتواصل، ليس سوى تحايل على الوقت بغياب الحلول، وان المساعي السورية ـ السعودية مازالت كما أكد الطرفان دائما مجرد أفكار للنقاش، وان الموقف السعودي يركز على آلية استيعاب لحظة صدور القرار الاتهامي، وكيفية الانتقال الهادئ الى مرحلة ما بعد القرار، وليس الالتفاف على القرار والمحكمة.

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ويليامز رجح صدور القرار الاتهامي في فبراير المقبل، وقد حذر أمس من تداعيات سياسية وخيمة لهذا القرار.

من جهته، النائب المستقبلي عمار حوري اعتبر ان التكتم حول مضمون المساعي هدفه اعطاء اكبر فرصة للنجاح، ولحماية الاستقرار في لبنان خاصة في مرحلة ما بعد القرار الاتهامي، اما التفاصيل الأخرى فتتعلق بجزئيات المرحلة، والعدد المحدود المعني بهذه التفاصيل يعطي املا بنجاح هذه المساعي.

واضاف: ليس سرا ان الخطوط العريضة موجودة لدى الجانب السعودي والجانب السوري وانا لا اعلم مساحة العلم لدى القيادات اللبنانية بهذه العناوين!

الى ذلك برز جديدان في المشهد السياسي اللبناني الراهن: الاول على خط المحكمة الدولية بخروج المدعي العام دانيال بلمار عن صمته بعد الحملات عليه وعلى المحكمة برمتها واتهامها بالتسييس، والثاني ردود الفعل الدولية الداعمة لهذه المحكمة، بمواجهة تصريحات المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي خامنئي.

فقد اعلن المدعي العام الدولي أنه لا يتلقى تعليمات من احد ولا يتأثر بالسياسة وأن الادعاءات بالتسييس يطلقها من قد يخافون من نتيجة القرار الاتهامي.

وعن موضوع «شهود الزور» لفت الى انه لم يستعمل هذا التعبير ابدا لان استخدامه ينطوي على استنتاج، مشيرا الى تفضيله استخدام تعبير شاهد غير موثوق به، مؤكدا عدم تقديم اي قرار اتهامي اذا لم يكن مقتنعا به على المستوى المهني والاخلاقي، واكد انه حين يرسل قرار الاتهام الى قاضي الاجراءات التمهيدية لتصديقه سيكون مستندا الى ادلة موثوق بها ولا يرقى اليها الشك، وكشف بلمار ان الاتهام يجب ان يوجه الى شخص وليس مجموعة او دولة او منظمة او مؤسسة، لكنه لفت الى وجود فئتين «الاولى هم الجناة الاساسيون الذين ارتكبوا الجريمة فعلا، والثانية هؤلاء الذين ساعدوا على ارتكابها وهناك ايضا من اطلق عليهم المشرفون على الجناة أو من يرعونهم».

كتلة الوفاء تؤكد على المساعي

من جهتها اعتبرت كتلة الوفاء للمقاومة ان ما وصفته بـ«مؤامرة المحكمة الدولية» يشكل تهديدا جديا للعدالة والحقيقة والاستقرار في لبنان، كما يشكل بؤرة ابتزاز وفرض شروط على لبنان، وقالت ان المطلوب التصدي لاهداف هذه المؤامرة للحؤول دون تفاقم الازمة بين ابناء البلد الواحد، آملة ان يحقق المسعى السعودي ـ السوري نتائجه.

مصادر في الاكثرية، لمست في بيان كتلة الوفاء للمقاومة المتجنب تبني آراء السيد خامنئي، والمؤكد على المساعي السورية ـ السعودية، نفسا سوريا واضحا.

رداً على المؤتمر الصحافي للمعارضة حول "لا دستورية المحكمة الدولية"

الجسر يذكّر: المحكمة أقرت بالإجماع في حكومة كان ضمنها حزب الله
وحبيش يدعو لـ "لجنة حول الاتصالات": "شهود الزور" أصبح قميص عثمان

بيروت ـ أحمد عزالدين

ردا على المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد والمحامي سليم جريصاتي قبل اسابيع لبيان «لا دستورية المحكمة الدولية»، اكد عضو كتلة «المستقبل» النائب سمير الجسر خلال مؤتمر صحافي مشترك مع النائب هادي حبيش في مجلس النواب لشرح دستورية المحكمة الدولية ان «الكلام عن انكشاف البلد امنيا يقتضي التذكير بأن لجنة تقصي الحقائق قامت باعمالها في ظل عهد وزير الداخلية آنذاك سليمان فرنجية ورئيس الحكومة عمر كرامي، وجاء التقرير بأن الأجهزة الامنية كانت عاجزة عن القيام بواجباتها في قضية اغتيال الرئيس الحريري ولذلك تم توقيع بروتوكول التعاون بين لبنان والأمم المتحدة، واقرت الحكومة وبالاجماع وبوجود وزراء حزب الله وحركة أمل بروتوكول التعاون»، وقال: «لابد من ان نعبر عن سعادتنا للجوء زميلنا النائب محمد رعد الى مؤتمر صحافي بمساعدة مستشاره القانوني المحامي سليم جريصاتي لعرض موقفه من المحكمة الدولية، لان هذا يجعلنا نطمئن بأن هذا الأمر ينقل الصراع من الشارع الى المؤسسات».

تسلسل الحقيقة

ولفت الجسر الى ان «تسلسل الحقيقة ان اغتيال الرئيس رفيق الحريري هو المثل الساطع عن الانكشاف الأمني وليس العكس»، مشيرا الى ان المحكمة الدولية اقرت على طاولة الحوار بالاجماع، وهي لم تكن موضع نقاش لانها كانت امرا مسلما به حتى بعد احداث مايو واتفاق الدوحة»، واوضح الجسر انه حول شرعية الحكومة التي رافقت انشاء المحكمة الدولية، قال النائب رعد ان الحكومة التي اقرت المحكمة غير شرعية، وقد كان من الاجدى في حينها العودة الى المجلس النيابي وطرح الثقة بالحكومة لنرى ما اذا كانت شرعية ام لا، ونحن نقول ان نص المادة 69 واضح ومفسر ولا يحتاج الى اي تأويل، وعمدت المادة 69 بشكل حصري الى تفسير الحالات التي تكون الحكومة مستقيلة، وليس بسبب تحجج المعارضة فيها باستقالة وزراء من طائفة معينة»، واضاف الجسر: وحول الزعم بأن انشاء المحكمة فيه تجاوز لشرعية الدولة، فقد نسي الزميل رعد بأنه تم بقرار صادر عن مجلس الامن وذلك استنادا الى الفصل السابع، وكل الكلام عن شرعية المحكمة ومسألة تولي رئيس الجمهورية ابرام الاتفاقات واقع في غير موقعه الدستوري لاننا تجاوزنا في ذلك مبدأ المعاهدة الدولية».

واذ اكد ان القرار 1757 والذي بموجبه انشئت المحكمة الدولية بتخطي المشكلات التي يتكلم عنها الزميل رعد، قال هم من فوتوا على لبنان فرصة ابرام اتفاقية دولية لانشاء المحكمة بسبب اقفال مجلس النواب، وخاطب النائب رعد قائلا لو راجع بشكل واضح قوانين مجلس الامن لوجد ان القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي يمكن ان يتجاوز بشكل ما ارادة بعض الدول اذ لا يمكن ان يؤخذ برأي كل دولة على حدة، وحول كلام السيد حسن نصر الله عن مساعد المحقق الدولي والمعلومات التي سربها، قال: فلنأت اولا بالذين اخذوا منه المعلومات ومن ثم يمكننا البدء بالتحقيق في هذا الأمر».

وختم الجسر بالقول: قصدنا من هذا التصويب العمل من اجل جلاء الحقيقة التي طالبنا بها ليس اقتصاصا من أحد، فما ذهب لا يعوض، ونحن طلبنا المحكمة من اجل سيادة البلد ومن اجل ألا يكون الخوف سلطانا على الناس، فنحن لا نقبل بأن يقع ظلم على احد كما اننا لا نقبل ان يساق احد بتهمة ليس له دخل فيها، فالفتنة نائمة ولعن الله من ايقظها.

سلطة تحقيق خاصة

من جهته النائب حبيش اشار الى ان المعارضة تسعى لالغاء المحكمة الدولية ويبدو ان موضوع شهود الزور اصبح قميص عثمان موضحا ان شهادة الزور افادة تعطى امام سلطة قضائية، فلجنة التحقيق الدولية ليست سلطة قضائية بل هي سلطة تحقيق خاصة، وقال وفقا للمادة 408 من قانون العقوبات اللبناني فان الشهادات التي اعطيت للجنة التحقيق الدولية لا ترقى الى اعتبارها شهادة زور.

واعرب حبيش عن تعجبه للتناقض بين المطلب العلني في الاصرار على ان المجلس العدلي هو الجهة الصالحة للنظر بملف شهود الزور وبين ما اكده الزميل رعد ومستشاره القانوني جريصاتي من ان هناك ارتباطا عضويا بين المحكمة وشهود الزور، فالنائب رعد أوحى بأن مكتب المدعي العام دانيال بلمار حاول ايجاد الفتاوى لشهود الزور، سائلا: كيف يمكن للنائب رعد ان يعتمد على التسريبات الصحافية التي في كل مرة تتهم وتشير الى فريق معين أو الى شخص معين؟ وهل نحمل التحقيق الدولي مسؤولية تسريبات صحافية لا نعرف مدى صحتها؟ ودعا الى التوقف بروية عند ما قاله الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله حول نائب مساعد المحقق الدولي غيرهالد ليمن وبيع شهادات التحقيق، اذ يبقى السؤال: لو صحت الرواية من الذي يدفع المال وبأي حشرية؟

ولفت حبيش الى انه يحق لهذه المحاكم، لانها محاكم خاصة وضع قواعد اجراء عملها، فهذه المحاكم ليست تابعة لاي دولة معينة، مشيرا الى ان المحكمة الدولية مستقلة تماما عن مجلس الامن الدولي، لافتا الى ان القضاة في هذه المحكمة لا يمثلون دولهم بل يمارسون عملهم باستقلالية تامة ويمثلون فقط المحكمة الدولية، واكد ان عدم الكشف عن الشاهد هو تدبير مؤقت تأخذه المحكمة، مشيرا الى ان المحقق الدولي لم يطلب جميع «داتا» الاتصالات بل بعض «داتا» الاشخاص، سائلا في هذا السياق: هل من المنطق والعدل ان نحجب «داتا» اتصالات عن المحققين الدوليين في اغتيال الرئيس رفيق الحريري؟

"تفاؤل لبناني" بتسوية قريبة لا ينسجم مع "التقدير الفرنسي" و"الموقف الأميركي"

تحليل إخباري

بيروت: هل تفاؤل اللبنانيين بتسوية قريبة اكتملت عناصرها ومقوماتها هو تفاؤل «واقعي وفي محله»، أم مبالغ به وحاصل بحكم الواقع والفراغ بعدما باتت المساعي السورية ـ السعودية تمثل الأمل الوحيد وبعدما وصلت المساعي والمعطيات الداخلية الى طريق مسدود بحيث باتت كل الرهانات معقودة على ما يبحث إقليميا؟

في بيروت أجواء استرخاء وهدوء وتفاؤل وحديث متكاثر عن التسوية الآتية أبرز ما فيه:

ـ ان ما يجري على المسار السوري ـ السعودي يتم بأعلى درجات الكتمان بهدف حمايته ويدل على رغبة في الوصول الى نتائج وعدم حرق المراحل.

ـ التسوية ستكون متوازنة وتوفيقية تراعي وضعية ومواقف ومصالح طرفي النزاع: حزب الله وسعد الحريري. ثمة خريطة طريق وأفكار للحل متقدمة وبالتفاصيل صيغت في ورقة خطية. وهذه الورقة بلغت شخصيات محددة في لبنان لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

ـ التسوية تفترض تنازلات من الطرفين وتوضع من خلفية عدم كسر الحريري ورفض أي اتهام لحزب الله. الترجمة العملية للتسوية تبدأ في إعادة تشكيل السلطة والخارطة السياسية في لبنان.

هذه الأجواء التي يجري التداول بها على نطاق واسع في بيروت، لا تنسجم مع مؤشرات خارجية مازالت تبعث على الحذر والقلق وآخرها ما نقل من مواقف أميركية وتقديرات فرنسية تخالف هذه الأجواء التفاؤلية وتحد منها:

1 ـ في تقرير لـ «الحياة» من واشنطن، نقل عن مسؤول أميركي رفيع المستوى موقف متشدد حيال المحكمة وما يحكى عن تسوية بشأنها، وأهم ما في هذا الموقف:

ـ لا علم لواشنطن بتسوية أو صفقة سورية ـ سعودية، والادارة الأميركية، لم يتم إبلاغها بأي شيء في هذا الإطار.

ـ المحكمة الخاصة بلبنان مبنية على آلية دولية يتعذر إلغاؤها ولا تخضع لمساومة سياسية، والتكهنات بشأن صفقة مزعومة يتم التفاوض عليها حول المحكمة، من السخافة ان يصدقها أحد.

ـ حزب الله يخلق الخوف ويقول ان لبنان سيكون في خطر كبير اذا أحرزت المحكمة تقدما، ومن ثم يعلن تأييده لصفقة سورية ـ سعودية لحل المشكلة التي اختلقها. وهذا «ابتزاز». ويريدون تخيير لبنان بين العدالة والاستقرار.

ـ الولايات المتحدة تدعم الهدف والسعي السعودي الى اقامة علاقة ايجابية بين لبنان وسورية مبنية على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للآخر.

ـ الحريري في وضع صعب ولكنه يحظى بدعم لبناني وإقليمي ودولي.

2 ـ في تقرير لـ «الشرق الأوسط» من باريس، نقل عن مصادر فرنسية رسمية التقييم التالي للوضع في لبنان:

ـ باريس قلقة من مسار الأحداث وتعتبر ان أي تدهور لن يبقى حصرا على لبنان بل سيتمدد الى المنطقة.

ـ أي عمل عسكري يقوم به حزب الله سيوفر لإسرائيل الفرصة لكي تتدخل في لبنان رغبة منها في «القضاء» على حزب الله هذه المرة (باريس تلقت رسالة إسرائيلية بهذا المعنى).

ـ مسلسل العنف وتمدده قد يجران سورية على التدخل العسكري أو قد تستغل إسرائيل الفرصة لاستفزاز دمشق ودفعها في اتجاه حرب لا تريدها سورية اليوم.

ـ لسورية مصلحة سياسية وإستراتيجية في منع تدهور الوضع اللبناني، ولذلك شارك الأسد ساركوزي في مخاوفه من تدهور الوضع وفي الحاجة الى التحرك على مستوى التهدئة الميدانية والاستمرار في الجهود لبلورة صيغة مخرج.

ـ الجهود السورية ـ السعودية مازالت قائمة ولكنها بطيئة. ونقاط التفاهم الضمنية لم ترق بعد الى حد الاتفاق النهائي المكتوب.

أخبار وأسرار لبنانية

لقاء الأمير نايف ـ جعجع: توقف مراقبون عند استقبال الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي، استقباله رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع (لم يعلن شيء عن مضمون اللقاء معدا ما ذكرته مصادر سعودية عن تبادل أحاديث ودية واستعراض موضوعات ذات اهتمام مشترك بين البلدين)، خصوصا انه جرى تظهير اللقاء إعلاميا.وربط المراقبون بين هذه الالتفاتة السعودية الخاصة تجاه جعجع وما تعكسه من علاقة جيدة له مع القيادة السعودية، وبين الجهود الجارية لإرساء تسوية سياسية.

الحريري يوعز بوقف الحملة على حزب الله: أوعز الرئيس سعد الحريري الى أعضاء كتلته النيابية والى وسائل إعلام تيار المستقبل بوقف كل أشكال الحملات على حزب الله والالتزام بجو التهدئة حتى إشعار آخر. ويذكر هنا أن(حزب الله أثنى على رد الرئيس الحريري على موقف خامنئي واصفا إياه بـ «الجيد» والذي يحترم الرأي الآخر. واعتبر عضو كتلة حزب الله النيابية علي فياض ان «الحريري أطلق في الفترة الأخيرة مجموعة من الإشارات الايجابية والمواقف البناءة التي تعكس إدراكه لطبيعة المباحثات السعودية ـ السورية والمستوى الذي بلغته.

رئاسة الأمن العام محسومة للشيعة: أكد الرئيس نبيه بري في أحد مجالس «التمشاية» اليومية في عين التينة، ان موضوع الرئاسة الجديدة للأمن العام محسوم للطائفة الشيعية، وهو أمر صار منتهيا، موجها كلامه الى مرجعية أساسية تسعى للتمديد للمدير العام السابق بأن ذلك غير مقبول وغير مسموح.

ملف شهود الزور جانبا: قطب سياسي معني بالتهدئة السياسية في لبنان قال انه «مع تعذر عقد مجلس الوزراء، نتيجة استمرار الخلاف على ملف شهود الزور، فإن تظهير نتائج التسوية الكبرى التي يفترض أن يكون المسعى السعودي ـ السوري قد توصل إليها، سيؤدي حكما الى وضع ملف شهود الزور جانبا، باعتبار أن التوافق اللبناني على معالجة الخلاف في شأن المحكمة الدولية، سيؤدي حكما الى تجاوز ملف شهود الزور على الصعيد السياسي بحيث يصبح ثانويا، وإذا جرى حل الخلاف على القضية الأصلية، فإن الخلاف على القضية الفرعية يزول حكما.

كلام خامنئي تبلغه اللبنانيون من "حزب الله" قبل أن يطلقه من إيران

رحال لـ "الأنباء": اتهام عون لسليمان والحريري يندرج في إطار توزيع الأدوار لدى فريق "8 آذار"

بيروت ـ زينة طبارة

رأى وزير البيئة محمد رحال (تيار المستقبل) في اتهام العماد ميشال عون للرئيسين سليمان والحريري بتعطيل جلسات مجلس الوزراء بسبب امتناعهما عن تطبيق المادة 65 من الدستور، كلاما باليا لا يصلح سوى للاستهلاك الشعبي والاعلامي، كونه أبعد ما يكون عن الواقع الدستوري لجهة ادارة جلسات مجلس الوزراء، مذكرا اياه بأن الدستور أعطى الرئاسة اللبنانية حق ادارة الجلسات وبالتالي حق تحديد ما يتوجب طرحه على التصويت أو ابقاؤه ضمن لعبة التوافق بين الوزراء، لافتا الى ان ما يسمى بملف شهود الزور لم يطرح في الاساس على طاولة مجلس الوزراء للبت به سلبا أم ايجابا، إنما طرح كسؤال فقط وكلف على أساسه وزير العدل ابراهيم نجار بتقديم مطالعة قانونية به توضح قانونية احالته الى المجلس العدلي.

ولفت الوزير رحال في تصريح لـ «الأنباء» الى ان فريق «8 آذار» يدرك جيدا ان آلية ادراج أي بند كان على جدول اعمال مجلس الوزراء لا تصح الا بعد التنسيق مع رئيسي الجمهورية والحكومة، اللذين أناط بهما الدستور تحديد بنود جدول الاعمال، وبالتالي يعتبر الوزير رحال أن ما يحاول العماد عون تسويقه من اتهامات ضد رئيسي الجمهورية والحكومة لجهة تعطيل مجلس الوزراء وغيرها من العناوين السياسية الساخنة، يندرج في اطار لعبة توزيع الادوار لدى فريق «8 آذار»، حيث أسندت الى العماد عون مهمة التحامل والتقنيص تارة على الرئيس سليمان وطورا على الرئيس الحريري، وذلك ضمن المعركة السياسية التي يديرها «حزب الله» ضد المحكمة الدولية، مشيرا الى ان سلبيات العماد عون في التعاطي مع واقع الامور سمحت له بقول ما لم يستطع حلفاؤه في «8 آذار» قوله حفاظا على ماء الوجه واحتسابا لخط العودة.

محمد رحال

على صعيد آخر، وعن كلام المرشد الاعلى للثورة الايرانية آية الله علي خامنئي بأن المحكمة الدولية أصبحت بحكم الملغاة وغير الموجودة، لفت الوزير رحال الى ان كلام السيد خامنئي دليل على ان ما يسعى اليه «حزب الله» وحلفاؤه في الداخل اللبناني ليس محاكمة شهود الزور، إنما الغاء المحكمة الدولية برمتها واعتبارها لم تكن في الاساس، وبالتالي فإن «حزب الله» يستعمل ما يسمى بملف شهود الزور كوسيلة للوصول الى هدفه الأم «إلغاء المحكمة» وليس كغاية للاقتصاص من شهود الزور، لافتا الى ان موقف السيد خامنئي من المحكمة قد تبلغه اللبنانيون منذ أن أعلن «حزب الله» مقاطعة المحكمة الدولية، وذلك لاعتباره ان هذا الاخير لا يقدم على اتخاذ قرار مماثل الا بعد تشاوره مع القيادة الايرانية وأخذ موافقتها، مؤكدا ان ما جاء على لسان السيد خامنئي يبقى مجرد رأي تقابله آراء أخرى مناهضة له، وبالتالي فإن مواجهة المحكمة الدولية من قبل هذا الفريق أو تلك الدولة لن تؤثر لا على مسار التحقيق الدولي ولا على القرار الاتهامي كون العدالة أقوى من المواقف المعادية لها أيا يكن مصدرها.